الفقر وعلاقته بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في الجزائر

أ. تمزوت بلحول
جامعة وهران2 أحمد بن أحمد

أ.د/ فضيل عبد الكريم
جامعة وهران2 أحمد بن أحمد

ملخص:

تعاني الجزائر من ظاهرة الفقر كغيرها من الدول النامية والتي يترتب عليها الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، لذا كان من الضروري البحث عن كيفية التخفيف من حدة هذه المشكلة التي تؤرق الغالبية العظمى من السكان، بحث هدفت الدراسة إلى معرفة أهم المفاهيم والمقاييس الأساسية للفقر، وكذلك أسبابه ومحدداته مع تبيان العلاقة الموجودة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية ومستوى الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، التنمية البشرية، البطالة، المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية.

Abstract :

Algeria is suffering from the phenomenon of poverty, like other developing countries, which have a lot of social, economic and demographic problems. Therefore, it was necessary to find a way to alleviate this problem that affects the vast majority of the population. The study aimed to know the most important concepts and standards of poverty, Its causes and determinants, and the relationship between economic, social, demographic and poverty factors.

Keywords: Poverty, human development, unemployment, economic, social and demographic variables.

مقدمة:

يعتبر الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد حيث نالت اهتماما كبيرا من القادة السياسيين والمخططين، وعلماء الاجتماع والاقتصاد ومقرري السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية، لما لهذه الظاهرة من نتائج سلبية على الفرد والأسر والمجتمعات المحلية بشكل خاص، كما أن ظاهرة الفقر موجودة في معظم المجتمعات الإنسانية بغض النظر عن مستوى تقدمها أو تخلفها، بحيث تختلف درجة انتشارها وحدتها ومدى خطورتها على الفقراء من منطقة إلى أخرى، كما تكمن خطورتها بارتباطها بمشكلات اجتماعية واقتصادية مثل المشكلات التعليمية والأسرية والصحية وتدني مستوى المعيشة، لذا كان من الضروري البحث عن كيفية التخفيف من حدة هذه المشكلة التي تؤرق الغالبية الكبرى من سكان الجزائر، كما تكمن أهمية

هذا البحث في تحديد مختلف مفاهيم الفقر وطرق قياسه وكذلك أهم أسبابه، بالإضافة إلى فحص وتبيان العلاقة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وتأثيرها على مستوى الفقر.

1- المفاهيم الأساسية للفقر:

1-1- مفهوم الفقر: يختلف تعريف الفقر باختلاف المجتمعات والمناطق والفترات الزمنية، بالإضافة إلى طرق قياسه والخلفية الفكرية والأخلاقية لدارسيها(عبد الرزاق، 2002، ص5)، بحيث جميع تعريفات الفقر تدور حول وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة.

فتعدد التعريفات بالنسبة للفقر مرتبطة بالمقاربات المعتمدة لدى المختصين، فالاقتصاديون يركزون على العوامل الاقتصادية من خلال مؤشرات مرتبطة بالاستهلاك والدخل الفردي، أما علماء الاجتماع فيركزون على المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالظروف المعيشية من سكن وصحة وغيرها، أما المنظمات الدولية المتعلقة بالتنمية البشرية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة تحاول أن تجد تركيبا بينهما، وهذا ما يدل على التطور الملاحظ والاهتمام المتزايد الذي حازه مفهوم الفقر من خلال تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أعد دليلا لقياسه يجمع بين ثلاث مؤشرات أساسية للحرمان (PNUD, 2003) هي:

- مؤشر الحرمان لحياة طويلة وصحة جيدة.
- مؤشر تعليمي معرفي.
- مؤشر الحرمان لمستوى معيشي لائق.

1-2- مفهوم الفقر الاقتصادي: يضع هذا المفهوم الاقتصادي لتحديد مستوى الفقر للتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء بناءا على مستوى محدد من الدخل ونفقات الاستهلاك، بحيث يصف من هم دون المستوى بالفقراء ومن هم فوق المستوى بغير الفقراء (Glewwe, pp. 3-6)، كما أنه يقع الفقر دون خط الفقر المحدد والذي يضمن توفير الغذاء الضروري واستهلاك السلع الأساسية للفرد (رمزي، 1988، ص 264).

1-3- مفهوم الفقر الاجتماعي: هم الأفراد الحاصلين على مساعدات من الدولة والتي اعترفت الدولة بفقرهم، بحيث هذا المفهوم يتطابق مع المفهوم الإداري للفقر المسند إلى برامج الضمان الاجتماعي ومشروعات الإسكان خاصة وأن المستفيدين من هذه البرامج والمشروعات يوصفون بالفقراء (كريم، 1994، ص 11).

1-4- مفهوم الفقر النفسي: يعبر عن شعور الأفراد بانخفاض مستوى معيشتهم والتي تقل بالمقارنة مع مستويات معيشية لأفراد آخرين داخل الدولة أو في دول أخرى، بحيث هو مفهوم ذاتي ونسبي تختلف من وقت لآخر حسب المعايير التي يضعها الأفراد لتحديد مستوى معيشتهم ومدى حاجاتهم وأولوياتهم الضرورية (Legrand, 1990, pp. 184-186)، ومن ثم يشخص الأفراد الفقر دون الاستناد للمفاهيم الاقتصادية له.

1-5- مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية: عرف تقرير التنمية البشرية عام 2000 التنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة، والتمتع بمستوى معيشي لائق، إضافة إلى خيارات أخرى تشمل الحرية السياسية، وحقوق الإنسان الأخرى، بحيث إذا كانت

التنمية البشرية هي أمر يتعلق بنطاق توسيع الخيارات، فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات وكذلك احترام الآخرين (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003، ص 11).

1-6- مفهوم الحرمان: يعتبر الحرمان حالة من حالات الاختلاف الكبير عن الغير. وكذلك يعرّف على أنه حالة من الضرر المادي أو الاجتماعي التي تصيب الفرد أو الأسرة أو المجتمع، ويمكن مشاهدتها أو ملاحظتها بالمقارنة مع خصائص المجتمع أو الأمة التي تعيش فيها، وهناك علاقة بين الفقر والحرمان، حيث يعرّف الحرمان بأنه حالة من الفقر الشديد تتمثل مظاهرها في انخفاض مستوى استهلاك الغذاء وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني بالنسبة للفرد أو الأسرة (حامد، 2012، ص 35).

2- أنواع الفقر:

2-1- الفقر المطلق: قد عرفته الأمم المتحدة في عام 1995 بأنه حالة تتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب والمأمونة ومرافق الصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم والمعلومات، بحيث يعتمد ليس فقط على الدخل ولكن أيضا على الحصول على الخدمات (United Nations, 1995)

2-2- الفقر النسبي: يعبر عن مقدار نسبي يحدد عادة بمتوسط الدخل القومي، بحيث يشير إلى موقع الفرد أو الأسرة مقارنة بمستوى متوسط الدخل في المجتمع المعني، كما يتحدد عادة بالحد العلى للدخل (10%) من السكان الأدنى دخلا، وهذا ما يعني أن الفقر النسبي يتغير نتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر (عدنان، 2010، ص49).

2-3- الفقر المدقع: يعبر الفقر المدقع عن الحالة التي لا يستطيع الفرد بواسطة دخله الوصول إلى حاجة إشباع الحاجات الغذائية، المتمثلة في عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة (المهاجر، 2000، ص26).

2-4- الفقر الاجتهادي: يعتمد على ما يجتهد به الأفراد في مجتمع ما، من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يعد مقبولا اجتماعيا ضمن ذلك المجتمع، وبذلك فإن خط الفقر لا يتغير بتغير الزمان والمكان فحسب، ولكن يختلف باختلاف الأفراد ضمن المجتمع نفسه وفي الزمان نفسه، فيلاحظ تقدير الأفراد لمقدار الحد الأدنى المقبول للمعيشة يميل عادة إلى ارتفاع دخولهم (باقر، 1996، ص6)

3- مؤشرات قياس الفقر:

3-1- المؤشرات النقدية:

3-1-1- مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: جرت أولى المحاولات في قياس الفقر على قياس مستوى المعيشة، بحيث يعتمد على دخل الفرد أو الأسرة باعتباره يعبر عن القدرة في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة، كما كان في وقت غير بعيد يستخدم للمقارنة

بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة، حيث أن حصة الفرد من الدخل القومي تعكس مستوى معيشته (باقر، 1996، ص3).

3-1-2- مؤشر استهلاك الأسرة: يستخدم هذا المؤشر لمعرفة حجم إنفاق الأسر على المواد الغذائية أو غير الغذائية، كما نرى من وجهة نظر أخرى أن كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية، انخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من إنفاقها غلى السلع غير الضرورية، وهذا ما يعني انخفاض مستوى معيشتها (البنك الدولي، 2001، ص ص 4-6)

3-1-3- مؤشر خط الفقر: يعبر خط الفقر هو عتبة الفقر، بحيث يستند إلى معيار واضح ومحدد مسبقا للتفرقة ما بين الفقراء وغير الفقراء، وعلى هذا الأساس قامت الأدبية والتطبيقية المعنية بقياس الفقر بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه فقيرا وبذلك يعرف خط الفقر بأنه قيمة الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيرا (المعهد العربي للتدريب والبحوث، 2002، ص94).

3-1-4- مؤشر الحاجات الأساسية: تمثل الحاجات الأساسية في القيمة الإجمالية للحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه، من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة، وتشكل الحد الأدنى الاجتماعي (خط الفقر)، وعليه فإن فئات السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن حدود الفقراء (الدعمي، 2010، ص 50).

3-2- المؤشرات غير النقدية:

3-2-1- مؤشر قياس الفقر من منظور التنمية البشرية: عندما أشاعت أدبيات التنمية البشرية مفهوم جديد للفقر يدعى بالفقر البشري والذي استخدمته الأمم المتحدة لقياس الفقر غير المادي، بحيث جرى التركيز فيه على النظرة الشاملة للفقر والتي تعبر في حد ذاتها أساسا لمشكلة التنمية البشرية برمتها (العلي، 1988، ص 2)، ومنه قياس من منظور التنمية البشرية وفق ما يلي:

هناك مؤشرين لقياس الفقر البشري هما مؤشر الفقر البشري (IPH-1) للدول النامية، ومؤشر الفقر البشري (IPH-2) لمعظم الدول الصناعية من خلال ما يلي:

دليل الفقر البشري للبلدان النامية (IPH-1): يركز دليل الفقر البشري للبلدان النامية على نواحي الحرمان من ثلاث أبعاد هي (Nicolas, 2007, p. 11):

- مدة الحياة ومستوى الصحة: والتي تتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين أي التعرض للموت في سن مبكرة نسبيا.
- المعرفة: وهي الاستبعاد من عالم القراءة والدراسة.
- مستوى المعيشة اللائق: يتمثل بالإمداد الاقتصادي العام.

دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية (IPH-2): يركز دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياة الإنسان، مماثلة إلى حد كبير للأبعد التي تنعكس في دليل الفقر البشري وهي:طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة اللائق، مضافا إليه الاستبعاد الاجتماعي(عدم المشاركة أو التهميش).

جدول رقم(1): يلخص دليل الفقر البشري للدول النامية والدول المتقدمة.

مؤشر الفقر البشري (IPH-1) للدول النامية	مؤشر الفقر البشري (IPH-2) للدول المتقدمة
– نسبة السكان الذي يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 40 سنة. – معدل الأمية للبالغين (نسبة السكان عن عمر 10 سنوات أو أكثر). – مؤشر مركب من: – نسبة السكان التي لا تتوفر لها مياه نقية. – نسبة السكان التي لا تتوفر لها خدمات صحية. – نسبة الأطفال دون الوزن الناقص (تحت الخمس سنوات).	– نسبة السكان الذي يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 60 سنة. – نسبة الأمية الوظيفية (نسبة من السكان من عمر 16 سنة إلى 65 سنة). – نسبة السكان تحت خط الفقر. – نسبة البطالة الطويلة (12 شهرا أو أكثر) من القوى العاملة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، 2008.

3-2-2- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد: إن ظاهرة الفقر ليست ظاهرة نقدية بحتة بل هي ظاهرة متعددة الأبعاد والجوانب، وهذا ما يتجلى من خلال الانتقال من النموذج الفسيولوجي للحرمان، والذي يعني الافتقار على الدخل والغذاء والملبس والمأوى إلى النموذج الاجتماعي للحرمان، والذي يتمثل في عدم قدرة الفقراء على الاستفادة الكاملة من المواد المتدفقة، كما يحدد المؤشر الوجه المتعددة للحرمان التي تعاني منها الأسر في مجال الصحة والتعليم، ومستويات المعيشة بشكل أفضل تفصيلا من مقياس الفقر البشري، ولهذا تكمن أهميته في توجيه السياسات العامة وفق الأهداف الإنمائية للألفية (العيسوي، 1997، ص ص 1-16).

3-2-3- مؤشر الفوارق بين الجنسين: يقيس هذا المؤشر العوائق التي تواجهها المرأة في ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية والمتمثلة في وفيات الأمهات وخصوبة المراهقات، تمكين المرأة ونجدها في التمثيل البرلماني والمستوى العلمي الثانوي فما فوق، سوق العمل ويمثل مشاركة المرأة في القوى العاملة، كما يمكن أن تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر عندما يكون هناك مساواة بين المرأة والرجل والواحد عندما لا تكون هناك مساواة بين المرأة والرجل في الأبعاد الثلاثة موضع القياس.

4- محددات الفقر:

4-1- العوامل الاقتصادية: تلعب العوامل الاقتصادية دورا كبيرا في زيادة شدة الفقر، وهذا راجع إلى التباينات الكبيرة في توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء، وكذلك ارتفاع الإنفاق في المدن على حساب الريف مما أدى إلى تعميق فجوة الفقر، ومن جهة أخرى يؤدي تدني الإنتاجية إلى بطء معدلات النمو وقلة كميات الإنتاج وسوء نوعيته، وعليه فإن مناصب الشغل تتناقص مما يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع معدلات البطالة والتي تمس الفئات الفقيرة وخاصة في الريف أكثر منه في المدن.

4-2- العوامل الديموغرافية: يرتبط الفقر ارتباطا كبيرا بالعوامل الديموغرافية، فالنمو السكاني المتسارع يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية مما يحافظ على تدني الدخول فيها، وقد سادت هذه الحقيقة منذ الخمسينيات ولم تفقد معناها حتى الآن (Nelson, 1956) ، كما أن الخصوبة المنخفضة تعمل على تخفيض معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وفي نفس الوقت تعمل على تحسين توزيع الدخل، بحيث تشير دراسات قام بها البنك العالمي في هذا الصدد بأن تناقص معدل الخصوبة الكلي إلى (4) طفل لكل امرأة يساهم في تخفيض فقر الدخل إلى 7%، وعليه فإن دخل الأسرة يتناقص كلما ارتفع معدل الخصوبة بين أفرادها، وكذلك معدل الإعالة يعبر عن العبء الذي يلقيه السكان في فئات معينة من العمر على باقي فئات المجتمع، فبالنسبة للأفراد ذوي الأسر الكبيرة يكون العبء واضحا على الأفراد في سن العمل بالنسبة للأسرة، وهذا ما يجعل الأفراد العاملين سيدخرون بشكل أقل، لحاجاتهم إلى الإنفاق على الأسرة.

4-3- العوامل الاجتماعية: تلعب العوامل الاجتماعية دورا بارزا في التعميق من حدة الفقر، حيث أن تدني الخدمات التعليمية يؤدي إلى انتشار الأمية في أوساط الفقراء، وكذلك ضعف التدريب والتأهيل يقلل من الحصول على فرص العمل، وعليه تصبح الأسر الفقيرة غير قادرة على تلبية حاجاتها الأساسية بسبب ضعف الدخل، كما أن تدني الخدمات الصحية وضعف شبكات الضمان الاجتماعي يؤدي إلى سوء التغذية وانتشار الأمراض التي تفتك بهم وهذا ما يزيد الأسر الفقيرة أكثر فقرا ونقصد به الفقر المدقع (عدنان، 2002، ص 162).

5- أسباب الفقر:

الأسباب التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر في الجزائر نذكر منها (بن ناصر، 2003، ص206):

- تعتبر برامج التصحيح الهيكلي التي قامت بها الدولة من أهم الأسباب التي زادت في معدلات الفقر، وهذا نظرا للأوضاع الاجتماعية الصعبة التي كانت تمر بها معظم الدول النامية في ذلك الوقت.
- زيادة كبر حجم الأسرة أدى إلى ارتفاع معدلات الإعالة فيها، مما يودي إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وهذا ما يجعلها غير قادرة على تلبية أدنى متطلبات المعيشة، مما يزيد مستوى فقرها.
- ارتفاع معدلات التضخم يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع السلع والخدمات، وهذا ما يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية والمتمثلة في عدم تلبية أبسط متطلبات الحياة، بحيث معظم الأسر تدخل في دائرة الفقر.
- تؤدي الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية إلى عدم استقرار الدول، مما ينتج عنه ضياع فرص العمل وضياع الممتلكات وهذا ما يؤدي إلى الفقر.
- التوزيع الغير العادل للدخل والثروات يؤدي إلى غناء البعض وإفقار البعض الآخر، مما يزيد في توسيع دائرة الفقر.
- ارتفاع معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب يؤدي إلى ركود في الاقتصاد الوطني، مما يقلص فرص الاستثمار وهذا ما يعمق من حدة الفقر في المجتمع وخاصة على مستوى الأسرة.

- انتشار الفساد والبيروقراطية يؤدي إلى تأخر وتقلص الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية، وهذا ما يحرم الفقراء من الاستفادة منها.

6- تطور ظاهرة الفقر في الجزائر: منذ الاستقلال عرفت الجزائر تطور في ظاهرة الفقر حيث ورثها لنا الاستعمار، حيث غالبية الشعب كان فقيرا، مما أوجب على الدولة وضع سياسات للتقليل أو التخلص من ظاهرة الفقر، ولكن مع ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية أدى بمعدلات الفقر في الارتفاع، حيث سجل في سنة 1995 حوالي 23.2% ، لينخفض في سنة 2005 إلى 16.6% ثم يواصل انخفاضه ليستقر عند 5% في سنة 2013، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (2): يمثل تطور معدل الفقر في الجزائر من (1995- 2013).

السنوات	1995	2000	2005	2008	2009
معدل الفقر%	23.2	21.9	16.6	11.1	9.8
السنوات	2010	2011	2012	2013	
معدل الفقر%	6.2	5.5	5.2	5	

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعية، الوضعية الاقتصادية والاجتماعية 2005 ص30

- الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية رابط الكتروني:

http://islamfin.go-forum.net/t5333-topic#10411Consultéle 29/12/2013

من خلال هذا التطور لمعدلات الفقر يلاحظ أنها كانت مرتفعة خلال أوائل التسعينات وهذا راجع إلى آثار الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر جراء انخفاض أسعار البترول وكذلك العشرية السوداء، لتعرف بعد ذلك تراجع في السنوات الموالية وهذا بسبب تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر من جهة بالإضافة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج التكميلية لدعم النمو ضمن سياسات مكافحة الفقر. (برصاص، 2013، ص10).

7- علاقة الفقر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:

7-1- علاقة الفقر ببعض المتغيرات الاقتصادية:

7-1-1- الفقر وعلاقته بمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: يمثل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي القدرة على التمتع بمستوى معيشة لائق، بحيث عرفت الجزائر ارتفاع في متوسط دخل الفرد من 1444.91 دولار أمريكي في سنة 1995 إلى 5471.87 دولار أمريكي في سنة 2013، وعلى الرغم من هذا التطور الايجابي إلا أن هذا المتوسط يبقى متواضعا إذا ما قورن ببعض الدول المتقدمة أو حتى الدول العربية مثل دول الخليج.

جدول رقم(3):يمثل تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي من(1995-2013).

السنوات	1995	2000	2005	2008	2009
القيمة (دولار أمريكي)	1444.9	1757.1	3100.2	4905.6	3868.9
السنوات	2010	2011	2012	2013	
القيمة (دولار أمريكي)	4463.4	5432.3	5564.9	5471.9	

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الرابط الإلكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD

وأوضحت الهيئة العامة للإحصاء في تقريرها السنوي بأن هذا المؤشر يعبرِ عن قدرة الفرد حصوله على السلع والخدمات الاستهلاكية، وأنّ المنظمات الدولية تستخدمه كأحد مقاييس التنمية الاقتصادية لدول العالم، ويستخدم عادة للمقارنة بين بلد وآخر، فالارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى اتجاه النمو الاقتصادي (Todaro, 1994, p. 152).

7-1-2- **الفقر وعلاقته بالتضخم**: يعتبر التضخم من الظواهر التي تزيد من حدة الفقر في دول العالم لما له من علاقة بالقدرة الشرائية للأفراد، فكلما زادت نسبة التضخم انخفضت القدرة الشرائية للأفراد بسبب ارتفاع الأسعار، ورغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر للتخفيض من معدل التضخم وزيادة الأجور في السنوات الأخيرة إلا أن معدل الفقر بقي مرتفعا، والجدول التالي يبين تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2013) .

جدول رقم(4): يمثل تطور معدل التضخم في الجزائر من (1995-2013).

السنوات	1995	2000	2005	2008	2009
معدل التضخم %	29.8	0.34	1.64	4.8	5.7
السنوات	2010	2011	2012	2013	
معدل التضخم %	3.9	4.53	8.84	8.36	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2013.

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى معدل للتضخم سجل في سنة 1995 حيث بلغ 29.8 % وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة المديونية والظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر في هذه الفترة مما أدى إلى تدني المستوى المعيشي وتدهور القدرة الشرائية، أما في سنة 2000 سجل أدنى معدل للتضخم ليصل إلى 0.34% وهذا راجع إلى عدة أسباب منها أن برنامج التصحيح الهيكلي أصبح يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم، زيادة على ذلك تحرير الأسعار ورفع الدعم على المنتجات الطاقوية والمواد الاستهلاكية (بلحمير، جانفي 2017، ص 211)، ليواصل ارتفاعه حيث بلغ معدل التضخم في سنة 2013 حوالي

8.26%، بحيث هذا الارتفاع المستمر أثر مباشرة على معدل الفقر من خلال التأثير على القدرة الشرائية للفرد رغم سياسة الأجور التي قامت بها الدولة في سنة 2008.

7-1-3- الفقر وعلاقته بالبطالة: هناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة حيث تعتبر البطالة المكون الرئيسي للفقر، إن الكثير من الاقتصاديين يشيرون إلى أن إزالة البطالة سوف تزيل الفقر حيث البطالة تؤدي بكل أنواعها إلى انخفاض الدخل أو انعدامه مما يؤدي إلى زيادة حدة الفقر، ولهذا نجد أن معظم الدول تحاول التأكيد في برامجها على الحد من الفقر والبطالة معا نظرا للترابط الوثيق بينهما كما تؤكد على إطلاق برامج للتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة وبرامج دعم التدريب والتشغيل لكي يتم الحد من البطالة والتقليل من مستوياتها ومن ثم يؤدي إلى دعم برامج الحد من الفقر (قورين، 2014، ص 20)، والجدول التالي يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2013).

جدول رقم(5): يمثل تطور معدل البطالة في الجزائر من (1995-2013).

السنوات	1995	2000	2005	2008	2009
معدل البطالة %	28.1	29.5	15.3	11.5	10.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	
معدل البطالة %	9.96	9.97	11.0	9.89	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2013.

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى معدل للبطالة سجل في سنة 2000 حيث بلغ حوالي 29.5%، وهذا راجع إلى عدة أسباب من بينها الوضع الاقتصادي الصعب الذي مرت به الجزائر في فترة التسعينات والمتمثل في انخفاض أسعار البترول وارتفاع نسبة المديونية وسياسة تسريح العمال، ولكن من سنة 2005 بدأت معدلات البطالة في الانخفاض لتسجل أدنى قيمة لها في سنة 2013 والتي قدرت بحوالي 9.83% وهذا بسبب سياسة التوظيف في القطاع العمومي واستحداث وكالات وطنية للتشغيل، على غرار الأموال الضخمة التي ضختها الدولة للنهوض بالنمو الاقتصادي بسبب البحبوحة المالية، ولكن غياب القطاع الاقتصادي الذي يعتبر المستوعب الأكبر للبطالة في أي بلد، مما خلق نوع من البطالة المقنعة للقطاع العمومي.

7-2- علاقة الفقر ببعض المتغيرات الديموغرافية: يعتبر النمو السكاني المتسارع محددا أساسيا للفقر بالإضافة إلى العوامل الديموغرافية الأخرى والمتمثلة في زيادة عدد الولادات المرغوب فيها وغير المرغوب فيها، كما أن ارتفاع الوفيات وخاصة وفيات الأطفال في أوساط العائلات الفقيرة يؤدي حتما إلى الرغبة في زيادة الأطفال، بالإضافة إلى زيادة حجم الأسرة وارتفاع معدل الإعالة الديموغرافي يساعدان على تعميق وتوسيع الفقر والبطالة في أوساط المجتمع، والجدول الموالي يوضح تطور أهم المؤشرات الديموغرافية من (1995-2013).

جدول رقم (6): يمثل تطور أهم المؤشرات الديموغرافية من (1995-2013)

السنوات	عدد السكان بالمليون	معدل النمو (%)	معدل الخصوبة طفل/امرأة	معدل الولادات (‰)	معدل الوفيات (‰)	أمل الحياة بالسنوات	معدل الإعالة (%)
1995	28.46	1.79	3.14	25.3	6.4	69.73	11.2
2000	30.41	1.48	2.4	19.36	4.59	72.5	11.3
2005	32.9	1.69	2.5	21.36	4.47	74.6	11.4
2008	34.6	1.92	2.81	23.62	4.42	75.6	11.5
2009	35.27	1.96	2.84	24.07	4.51	75.5	11.5
2010	35.98	2.03	2.87	24.68	3.37	76.3	12.0
2011	36.72	2.04	2.87	24.78	4.41	76.5	12.4
2012	37.5	2.16	3.03	26.08	4.53	76.4	12.7
2013	38.3	2.07	3.93	25.14	4.33	77.0	13.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2013.

من خلال الجدول نلاحظ أن ارتفاع عدد السكان يساعد على انتشار الفقر ويزيد من عدد الفقراء، بحيث بلغ عدد السكان في سنة 1995 حوالي 28.46 مليون نسمة ليرتفع في سنة 2013 إلى 38.3 مليون نسمة، بالإضافة إلى معدل النمو الذي سجلت أقل نسبة له في سنة 2000 حيث بلغ 1.48% وهذا راجع إل انخفاض المواليد، أما فيما يخص معدل الخصوبة قد ارتفع ليسجل أعلى قيمة له في سنة 2013 ليصل إلى 3.93 طفل/امرأة، وهذا راجع إلى زيادة عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات، كما نلاحظ ارتفاع أمل الحياة من سنة إلى أخرى، بحيث بلغ في سنة 2013 حوالي 77.0 سنة وذلك بسبب تحسن الظروف المعيشية والصحية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإعالة الديموغرافي الذي يزيد العبء على المجتمع مما يساعد على زيادة عدد الفقراء، وكذلك على مستوى الأسرة مما يزيد في ارتفاع التكاليف وضعف الدخل لديها وهذا ما يؤدي إلى انتشار الفقر والبطالة في أوساطها.

7-3- علاقة الفقر ببعض المتغيرات الاجتماعية:

7-3-1- علاقة الفقر بالتعليم: إن التعليم هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها مواجهة الفقر؛ على اعتبار أن التعليم هو نفس السلاح الذي يحارَب به فقر المجتمعات، فمن خلال التعليم يمكن للفقراء أن يتعايشوا مع المجتمع بشكل كبير، ويجعلهم يساعدون في تقدم مجتمعهم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض نسبة البطالة في هذا المجتمع، مشيرًا إلى أن المواطن يجب أن ينظر إلى التعليم على اعتبار أنه حق من الحقوق الأساسية الواجبة له في المجتمع، ولا بد من النظر إليه من هذا المنطلق في جميع الحالات؛ وذلك لأن أسرع الطرق التي تساعد على

التخلص من الفقر هي التعليم للصغار، ومحو الأمية للكبار

. /http://www.alukah.net/culture/0/64845

جدول رقم (7): يمثل تطور نسبة التمدرس في الجزائر من (1995-2013)

السنة	ذكور %	إناث %	المجموع %
1995-1994	92.8	82.73	87.87
2001-2000	93.04	88.16	90.65
2006-2005	95.02	92.33	93.70
2009-2008	95.84	93.80	94.83
2010-2009	95.11	93.35	94.23
2011-2010	95.66	94.94	95.30
2012-2011	93.58	94.12	93.85
2013-2012	92.06	93.22	92.64

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2013.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب التمدرس قد ارتفعت من 87.87% في سنة 1995 إلى 95.30% في سنة 2011، بحيث يرجع هذا الارتفاع إلى إلزامية التعليم للصغار خاصة عند الفتيات وتحسين ظروف التعليم من خلال توفير الهياكل التعليمية والمرافق الملحقة بها، مما ساعد على التقليل من نسبة الأمية في المجتمع وخاصة في الريف.

الحلول المقترحة للحد من الفقر في الجزائر:

لوضع سياسة ناجحة للحد من مشكلة الفقر في الجزائر لابد من تضافر الجهود من أجل إيجاد صيغة تكاملية بين كل القطاعات لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وعليه يمكن أن نلخص بعض الحلول المقترحة للحد من الفقر و المتمثلة في ما يلي :

- تبني سياسة ناجعة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك بفتح فرص الاستثمار للخواص وتشجيعهم والابتعاد عن الاقتصاد الريعي.
- القضاء على مشكلة البطالة وفتح فرص الشغل للشباب، بحث تعتبر فئة الشباب المحرك الأساسي لخلق الثروة و الرقي بالمجتمع إلى مصاف الدول المتقدمة.
- تحويل المجتمع الجزائري من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج، وذلك من أجل دعم المشاريع الصغيرة التي لا تحتاج إلى أموال كثيرة للاستثمار، ولكن تحتاج إلى يد عاملة كبيرة لكثرة هذه المشاريع وتعددها.
- زيادة الوعي بتنظيم النسل وخفض نسب الخصوبة العامة، وذلك من أجل التقليل من معدل النمو السكاني، حيث يؤدي بدوره إلى إنقاص من حجم الأسرة.

- إعطاء أهمية كبرى للتنمية الريفية بتعليم وتأهيل المرأة.
- محاربة كل أشكال البيروقراطية من أجل تسهيل دراسة الملفات ومنح القروض المصغرة في أقل مدة، وذلك لتجسيد المشاريع المنتجة وتدعيمها.

خاتمة:

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم المشاكل التي تواجه الشعوب والمجتمعات، حيث باتت الكثير من فئات المجتمع تحت خط الفقر بسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها الجزائر جراء الأزمة الاقتصادية الأخيرة والمتمثلة في العشرية السوداء، وعليه لابد من وضع سياسة ناجعة من أجل النهوض وتحقيق تنمية شاملة تخلصنا من مشكلة الفقر، وذلك من أجل معالجة مسبباته والتخفيف من حدة آثاره المدمرة، كما لابد على المتخصصين والدارسين لموضوع الفقر من إيجاد العلاقة بين متغيرات الفقر والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والصحية من أجل إيجاد رؤية واضحة وشاملة للحد من ظاهرة الفقر.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم العيسوي. (1997). مناهج قياس التنمية: رسالة ماجستير في الاقتصاد، +معهد التخطيط القومي القاهرة.
2. البنك الدولي. (2001). تشخيص الفقر في الأردن. نيويورك.
3. أحمد ابريهي العلي. (1988). في سبيل إ زالة الفقر، "مفاهيم وآ اراء" ورقة مقدمة بمناسبة الأسبوع العالمي للتخفيف من الفقر. بغداد.
4. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. (2007). تأليف حالة الفقر الريفي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما.
5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2003). الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكيوا : محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر. نيويورك: الامم المتحدة .
6. المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية. (2002). مفاهيم وطرق قياس المعيشة في الأقطار العربية، وقائع الندوة الدولية في بيروت.
7. أمال بن ناصر، وداد برصاص. (2013). مشكلة الفقر في الجزائر آليات محاربته. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة: الملتقى الوطني حول ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع – رؤية اقتصادية إسلامية–.

8. حاج قويدر قورين. (2014). ظاهرة الفقر في الجزائر واثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية –البطالة والتضخم. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 12.

9. زكي رمزي. (1988). السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي. المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

10. طارق قندوز، السعيد قاسمي، ابراهيم بلحمير. (جانفي 2017). المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001 2014 لمواجهة الفقر، البطالة والتضخم. جامعة وهران1، العدد 7: مجلة دراسات اجتماعية وانسانية.

11. عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي. (2010). قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي. الاردن: دار جديد للنشر والتوزيع، ط1.

12. عيسى بن ناصر. (2003). مشكلة الفقر في الجزائر . مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 2 .

13. فارس عبدالرزاق. (2002). الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

14. كريم كريمة. (1994). الفقر وتوزيع الدخل في مصر منتدى العالم الثالث. القاهرة: مكتب الشرق الأوسط.

15. محمد حسن باقر. (1996). قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. نيويورك: الامم المتحدة.

16. محمد كاظم المهاجر. (2000). الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي). عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع .

17. مصطفى أحمد حامد رضوان. (2012). الفقر في ظل العولمة. الاسكندرية: الدار الجامعية للكتاب ط1.

18. ياسين مصطفى عدنان. (2002). الفقر والمشكلات الاجتماعية. بغداد: بحث مقدم في ندوة الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Glewwe, P. &. Confronting poverty in developing countries: Definitions, in formation and policies, world bank, working paper. Washington,D.C.

2. J., Propper, C & ,.Robinson, R Legrand .(1990) .The economics of Social problems 3rd edition Mc-Millan published, 1990 ,.186 –

3. Nelson, R. (1956). A Theory of the Low-Level Equilibrium Trap, in : American Economic Review, Band 46.

4. Nicolas, S. (2007). de la pauvreté à la vulnérabilité, pauvreté et stratégie de survie. Belgique: monde en développement, N° 4, Tome 35.
5. PNUD. (2003). rapport mondial of développement humain2003.
6. Todaro, M. P. (1994). economic development. New York & London: 5th edition, Longman.
7. United Nations .(1995) .Raport of the world summit for social developement .